E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/72/Add.2
18 November 1996
ARABIC
Original: FRENCH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

تقرير مقدم من السيد موريس غليلي - آهانهانزو، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بذلك، عملاً بقراري لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٢٠ و١٩٩٥/١٢

إضافة

البعثة إلى ألمانيا

مقدمـــــة

ألف - الغرض من البعثة

١- تطبيقاً لقراري لجنة حقوق الإنسان رقم ١٩٩٣/٢٠ المؤرخ في ٢ آذار/مارس ١٩٩٣ ورقم ١٩٩٥/١٢ المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، اضطلع المقرر الخاص ببعثة معلومات في جمهورية ألمانيا الاتحادية من ١٨ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥، بالاتفاق مع حكومة هذا البلد.

٢- وجدير بالذكر أن إعادة توحيد ألمانيا قد صحبته تعبيرات عنيفة من كراهية الأجانب، وأعمال معادية للسامية شجعتها وارتكبتها منظمات التمييز المتطرف والشراذم النازية الجديدة. وهكذا لوحظ في الفترة بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٣ تضاعف الحوادث التي تحركها اعتبارات كراهية الأجانب، بل اعتبارات عنصرية موجهة بشكل خاص إلى طالبي اللجوء ثم إلى غيرهم من الأجانب. وقد وقعت أخطر هذه الحوادث: (أ) في هيورسويردا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في ولاية ساكس حيث هاجم ذوو الرؤوس الحليقة وأحرقوا - بمساندة من سكان المدينة، داراً للعمال المهاجرين تأوي نحو ١٥٠ موزامبيقياً وفيتنامياً؛ (ب) في روستوك (مكلينبورغ - بوميرانيا) حيث قام المتطرفون اليمنيون يساندهم أكثر من ٥٠٠ من سكان المدينة، طيلة خمس ليال في آب/أغسطس ١٩٩٢ بتدمير دار لطالبي اللجوء، وأساساً من الغجر؛ (ج) في مولين (شليزفيغ - هولشتاين) حيث أدت حرائق اجرامية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إلى مصرع ثلاثة أشخاص من أصل تركي؛ (د) وفي أيار/مايو ١٩٩٣، وفي المدينة نفسها، أدى إلقاء قنابل حارقة على منزل أسرة تركية إلى مصرع خمسة أشخاص بينهم امرأة وطفلان؛ (هـ) في برلين حيث دمرت قنبلة النصب التذكاري للهوكولوست في حديقة تيرغارتن في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٢.

٣- وفضلا عن ذلك أشارت الدعاوى التي وجهت إلى المقرر الخاص إلى أن بعض عناصر قوات الشرطة تسلك سلوكاً ينطوي على كراهية للأجانب، وتنغمس في إساءة معاملتهم[١].

٤- واعتزم المقرر الخاص - الذي اهتم بتطور الوضع منذ عام ١٩٩٤، بحث الأسباب العميقة للظواهر التي لوحظت، والاستعلام عن التدابير التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وسلطات الولايات والاجراءات التي اتبعها المجتمع المدني. ولما كانت هذه الحوادث تطرح في الوقت نفسه مشكلة اندماج الأجانب في ألمانيا، فقد اهتم المقرر الخاص كذلك بالحلول التي وجدت في هذا المجال.

باء - سير البعثة

٥- استقبل المقرر الخاص في بون، العاصمة المؤقتة، وجاب جمهورية ألمانيا الاتحادية من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، حتى يلتقي بالمتحدثين رفيعي المستوى الذين يتحملون مسؤوليات في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات، وتوجه إلى المدن الحرة والمتحالفة من بريم وهامبورغ شمالاً إلى برلين ودرسدن (ولاية ساكس) شرقاً، وشتوتجارت (ولاية باد - ورتمبرغ) جنوباً، وأخيراً إلى فرانكفورت وفايسبادن في الوسط الشرقي بولاية هيس.

٦- والتقى المقرر الخاص بالسيد ويلي هوسمان الوزير الاتحادي لشؤون الأسرة والمسنين والمرأة والشباب، والسيد انغوكوبر وزير العدل الاتحادي، والسيد هيلموت شيفر وزير الدولة ومفوض المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان، والسفير جراف فون باسيفيتز مدير شعبة حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية بوزارة الخارجية. كما اجتمع المقرر الخاص بكثير من أعضاء البوندستاغ (البرلمان الاتحادي) ومفوضي شؤون الأجانب الذين ترد أسماؤهم في برنامج الزيارة (المرفق الأول).

٧- وتبادل المقرر الخاص الآراء كذلك مع السيد روديغر ولفروم العضو الخبير بلجنة القضاء على التمييز وبالسيدين ويلهلم هاتيماير ورولاند ايكيرت.

٨- وعقد المقرر الخاص أيضاً جلسات عمل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والشخصيات الدينية الذين أسهمت في دعوتهم الجمعية الألمانية للأمم المتحدة واللجنة الألمانية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٩- وفضلاً عن ذلك قام المقرر الخاص بزيارة مساكن ودور طالبي اللجوء في بريم وشتوتجارت. كما أتاحت له الزيارات التي قام بها في هامبورغ وبرلين لمركز سان جورج متعدد الثقافات، واستوديوهات "مولتي كولتي" باذاعة SFB4 التي تضع برامجا موجهة إلى الجاليات الأجنبية، وورشة الثقافات وقصر ثقافات العالم، أن يحيط علماً بالمبادرات التي اتخذت في مختلف المجالات لتشجيع التعدد الثقافي والتقارب بين الألمان والأجانب.

١٠- وقام بمساعدة المقرر الخاص أثناء زيارته موظف بإدارة التشريع ومكافحة التمييز بمركز حقوق الإنسان، واثنان من المترجمين أرسلتهم مع البعثة إدارة شؤون المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

١١- ويرفق بالتقرير الحالي البرنامج التفصيلي للبعثة الذي يضم أسماء كل المتحدثين الذين التقى بهم المقرر الخاص.

أولاً - أصل كراهية الأجانب والتطرف اليميني والحوادث المرتبطة بهما

١٢- قدمت عدة تفسيرات رسمية لتفسير ظهور العنف المعادي للأجانب يمكن أن نتناول منها ثلاثة تفسيرات رئيسية: الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي وقعت في شرق البلد إثر إعادة التوحيد، والوصول الكثيف لطالبي اللجوء، وعدوانية منظمات اليمين المتطرف.

ألف - إعادة التوحيد والاضطرابات في الجمهورية الألمانية الديمقراطية السابقة

١٣- كانت من آثار إعادة توحيد ألمانيا تعريض سكان شرق البلاد للمجهول، وإثارة الاضطراب أمام التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ونمو البطالة، فقد رأى هؤلاء السكان، الذين ظلوا طويلاً منطوين على أنفسهم، في الوجود الأجنبي منافساً في الحصول على عمل، وتهديداً لتحسن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. واستغلت هذه الخشية فيما بعد منظمات اليمين المتطرف والشراذم النازية الجديدة التي حرفت

احباطات جزء من الشباب العاطل أو الذي يفتقر إلى هوية اجتماعية أو ليست أمامه آفاق للمستقبل، نحو الأجانب.

باء - سخط جزء من السكان إثر كثافة وصول طالبي اللجوء

١٤- ومن التفسيرات الأخرى المقدمة سخط جزء من السكان الألمان الذين أثارهم تدفق المهاجرين/طالبي اللجوء و"طالبي اللجوء الزائفين"[٢] إثر التغيرات السياسية التي وقعت في أوروبا الشرقية ونتيجة الأزمة اليوغوسلافية. ويطرح المحللون افتراض "احتجاج ذي طابع اجتماعي" ناشئ عن "مشاعر تكاد تكون متفشية، وفكرة وجود تهديد عام والوضع غير المواتي "للألمان" بالنسبة "للأجانب" وخاصة من طالبي اللجوء"[٣]. ويغذي هذه الفكرة بوجه خاص الوضع في مجال الإسكان، وإعانات الدولة والتحويلات المقدمة لطالبي اللجوء، ويعززها الخوف من المنافسة وخشية ضياع الوضع. وبعد ذلك تجاوزت مواقف كراهية الأجانب التي ولدت في هذا السياق مجموعة طالبي اللجوء، وامتدت إلى كل الأجانب، وللمساندة التي قدمها بعض سكان مدينتي هويرسفيردا وروستوك للحرائق دلالتها في هذا الصدد.

١٥- فقد زاد عد طالبي اللجوء في ألمانيا، فيما بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣، من ٣١٨ ١٢١ طالباً إلى ٥٩٩ ٣٢٢ طالباً. وفي عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ استقبلت ألمانيا نحو ٥٨ في المائة من طالبي اللجوء في بلدان الجماعة الأوروبية. وفي عام ١٩٩٢ وصلت هذه النسبة إلى نحو ٧٩ في المائة[٤]. وترجع هذه الزيادة إلى جاذبية ألمانيا بالنسبة لطالبي اللجوء بسبب تشريعها الأكثر مرونة من تشريعات البلدان الأوروبية الأخرى. والواقع أن المادة ١٦ من القانون الأساسي التي وضعت في عام ١٩٤٩ في سياق الحرب الباردة، كانت حتى تعديلها في عام ١٩٩٣ تسمح لكل طالب للجوء أن يحظى بصورة شبه آلية بوضعية اللاجئ السياسي. ويرى البعض أن كثيراً من طالبي اللجوء المسمين "باللاجئين الاقتصاديين" أرادوا الاستفادة من الميزة التي يوفرها هذا النص الدستوري للإقامة في ألمانيا. وقد أثارت ظروف الإقامة التي وفرت لهم حينئذ (السكن والمساعدة المالية) ردود فعل كارهة للأجانب في الولايات والكوميونات المعنية، وجدالاً عاماً حامياً حول تعديل حق اللجوء.

١٦- غير أن وجود عدد من طالبي اللجوء لا يفسر العنف الكاره للأجانب إلا جزئياً، لأنه لم يؤثر أساساً إلا على طالبي اللجوء الأكثر وضوحاً (الغجر والافريقيين رغم أن هؤلاء لا يمثلون غالبية طالبي اللجوء) أو الأجانب الذين يقيمون في ألمانيا منذ سنوات طويلة (الأتراك، الفيتناميين، الموزامبيقيين، الأنغوليين). والواقع أنه ينبغي البحث عن مصدر هذه الموجة من العنف في نشاط اليمين المتطرف الذي تذرع بالوجود الأجنبي لنشر ايديولوجيته العنصرية والتصرف في ضوء النهار.

جيم - عدوانية اليمين المتطرف

١٧- يتسم التطرف اليميني على المستوى الايديولوجي بنزعة قومية عنصرية. وعنصره الأساسي الثاني هو فكرة العنصر المختار. وفي إطار هذه الايديولوجية ليست الوحدة التاريخية والثقافية واللغوية هي التي تحدد الانتماء إلى شعب أو قومية ما وإنما الأصل البيولوجي المشترك وحده. والشعب والأمة هما أساس هذا العنصر المختار، وتكمن هذه الايديولوجية خلف العنف الكاره للأجانب الذي يرتكب ضد طالبي اللجوء

وغيرهم من الأجانب، وكأنما لتطهير الأمة الألمانية من عناصر غير مرغوب فيها. وفي هذا الصدد كان للحرائق الاجرامية في مولين شحنة رمزية قوية.

١٨- وعند نهاية عام ١٩٩٤ كانت في ألمانيا ٨٢ منظمة وجمعية ألمانية موضعا لمراقبة السلطات المكلفة بحماية الدستور من أنشطة التطرف اليميني (٧٨ في عام ١٩٩٣)[٥]. وبالمقارنة بالعام السابق انخفض عد أعضاء هذه الجمعيات والأفراد غير المنظمين في جماعات بمقدار ٩٠٠ ٧ شخصاً ليبلغ عددهم ٦٠٠ ٥٦ شخص (مقابل ٥٠٠ ٦٤ شخص في عام ١٩٩٣). وانخفض عدد المتطرفين اليمنيين النشطين، الذين بلغ عددهم ٤٠٠ ٥ شخص تقريباً، انخفاضاً طفيفاً بالنسبة لعام ١٩٩٣ حيث كان عددهم ٦٠٠ ٥ شخص، وهم يشملون حليقي الرؤوس اليمنيين المتطرفين المنظمين في جمعيات لا يكاد يكون لها هياكل على المستويين الاقليمي والمحلي[٦].

١٩- وقد يكون هذا الانخفاض الطفيف في عدد المتطرفين اليمنيين النشطين راجعاً إلى التدابير الكثيرة التي اتخذتها الدولة الألمانية كما سنرى فيما بعد.

٢٠- وينبغي فضلاً عن ذلك ملاحظة أن أحزاب اليمين المتطرف قد شهدت انخفاضاً في شعبيتها في الانتخابات بعد النجاح الانتخابي النسبي الذين حققته فيما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣ باستغلال فكرة غزو اللاجئين الاقتصاديين. وهم يمثلون على الأكثر ٤ في المائة في مختلف الاستفتاءات الانتخابية (الاتحادية والمحلية والكوميونية والأوروبية)[٧].

ثانيا - حالة مظاهر العنف العنصرية وكراهية الأجانب[٨]

٢١- في عام ١٩٩٤ سجلت الشرطة الألمانية ٩٥٢ ٧ انتهاكاً للقانون بدوافع التطرف اليميني الثابت أو المفترض (٥٦١ ١٠ حالة في عام ١٩٩٣) من بينها ٤٨٩ ١ عملاً عنيفاً (٢٣٢ ٢ في عام ١٩٩٣)، و٤٦٣ ٦ نوعا آخر من حالات انتهاك القانون (٣٢٩ ٨ في عام ١٩٩٣)؛ وهناك ٩٤١ ٣ انتهاكاً للقانون بدافع كراهية الأجانب (٧٢١ ٦ في عام ١٩٩٣) من بينها ٨٦٠ فعلاً عنيفاً (٦٠٩ ١ في عام ١٩٩٣). وهكذا يلاحظ انخفاض في حالات انتهاك القانون بدوافع يمينية متطرفة ثابتة أو مفترضة يبلغ ٢٥ في المائة عن عام ١٩٩٣.

٢٢- وترجع أسباب تراجع أعمال العنف بدافع كراهية الأجانب إلى التدابير التي اتخذتها الدولة، والى تصرفات الشرطة القوية ضد منظمات اليمين المتطرف والشراذم النازية الجديدة. وستبحث هذه التدابير بالتفصيل في الفصل التالي.

٢٣- وقد كان للمحاكم ولوسائل الإعلام التي نشرت معلومات تفصيلية في هذا الشأن، بتكييفها الحرائق الاجرامية باعتبارها جرائم قتل خطأ أو قتل عمد، وبالحكم على مرتكبي أعمال العنف الخطيرة بأحكام حارمة من الحرية لفترات طويلة، تأثير ردعي على المرتكبين المحتملين لمثل هذه الاعتداءات.

٢٤- وفيما يتعلق بالحرائق المعادية للسامية في عام ١٩٩٤ سجل ٣٦٦ ١ انتهاكا من هذه الفئة، بما يمثل زيادة بالمقارنة بعام ١٩٩٣ (٦٥٦ انتهاكاً للقانون) لكنها ليست سوى مخالفات غير عنيفة مثل الإثارة

والتحريض على الكراهية العنصرية والاهانات وجرائم الدعاية والإضرار المادي، وعلى العكس انخفض عدد أعمال العنف من ٧٢ إلى ٤١ عملاً، أي بنحو ٤٣ في المائة.

٢٥- وترجع الزيادة الكبيرة في الأنواع الأخرى من انتهاكات القانون إلى أن أعمال الإثارة/الحض على الكراهية قد زادت بنسبة ١٣٠ في المائة. ومن أسباب ذلك إلى أن كثيراً من خطابات التحريض على الكراهية العنصرية قد وزعت مرارا في عام ١٩٩٤ على عكس عام ١٩٩٣. وقد أدرجت التحقيقات التي أجريت بسبب الشكاوى الكثيرة (نحو ١٩٠) في الاحصاءات.

٢٦- وفضلاً عن ذلك زادت المخالفات الأخرى (ومن بينها الاهانات والأضرار المادية دون عنف كبير) زيادة غير متناسبة لتصل إلى رقم يزيد ٩,٥ مرة.

ثالثا - التدابير التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وسلطات الولايات

٢٧- سعت السلطات الألمانية إلى إعادة تكوين صورة ألمانيا المسالمة والليبرالية والكوزموبوليتية والديمقراطية، واتخذت تدابير انفتاح واسع، وخاصة في مجالات المنع والقمع، وكذلك بتعديل القوانين. وفي موازاة ذلك نفذت عديد من التدابير الملموسة على مستوى الولايات والكوميونات.

ألف - المعالجة السياسية والفكرية لظواهر التطرف وكراهية الأجانب والعنف

٢٨- ركزت كل الأنشطة على مستوى الاتحاد والولايات والكوميونات كثيرا على العمل السياسي في مواجهة الاتجاهات المناهضة للدستور التي تتجلى في الأوساط المتطرفة على هامش الدائرة السياسية. ويشمل هذا العمل السياسي تعريف المواطنين تعريفاً عميقاً بنوع ومدى أخطار التطرف السياسي. ومع التأكيد على حقيقة أن جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ كثير من العقود ديمقراطية قوية تقوم على القانون الأساسي يتم إبراز المخاطر والتهديدات التي يمثلها العنف والتطرف والتعصب وكراهية الأجانب والنزعة القومية المتطرفة والأصولية.

٢٩- ويتمثل هذا الإعلام من ناحية في نقل المعارف إلى المواطنين حتى يعوا قيم الكرامة الإنسانية والحرية والمساواة والتضامن، ومن ناحية أخرى في تعزيز العزم على الدفاع عن نظام الاتحاد الليبرالي والديمقراطي.

٣٠- ويشمل العمل السياسي والفكري الذي عرضناه فيما سبق النقاط الأربع التالية:

(أ) حماية الدستور لوسائل الإعلام، عن طريق كتيبات تتناول قضايا التطرف والعنف والارهاب وكراهية الأجانب، وبواسطة حلقات دراسية توجه إلى المعلمين ومحرري الصحف المدرسية والصحفيين والأشخاص المكلفين بتدريب الكبار؛

(ب) الحملة الإعلامية ضد التطرف وكراهية الأجانب؛

(ج) مشاريع البحوث الاجتماعية في مجال الأمن الداخلي؛

(د) أسباب العنف ومكافحته.

٣١- وفي مجال الأمن الداخلي أعطيت أولوية خاصة للحملة الإعلامية المشتركة بين وزارة الداخلية الاتحادية ووزارات الداخلية في الولايات ضد العنف وكراهية الأجانب. وقد بدأت هذه الحملة في آذار/مارس ١٩٩٣ وشعارها "الفهم - احترام الكرامة الإنسانية - لا لكراهية الأجانب".

٣٢- وترمي الحملة إلى هدفين: الإعلام والحفز. ويوجه الإعلام بشكل خاص إلى الشباب ولكن أيضاً إلى الجمهور العام، ويدور حول الأسباب العميقة للعنف وكراهية الأجانب والتطرف ومداها. وفضلا عن ذلك يجري حفز الشباب وتشجيعهم على التفكير في سلوكهم تجاه الأجانب، وفي الامكانات القائمة لمواجهة العنف وكراهية الأجانب.

٣٣- وقد أنتجت في إطار هذه الحملة مواد إعلامية مثل الكتيبات الموجهة إلى التلاميذ والمعلمين، وكتيب موجه إلى الشباب بعنوان (قفوا - لا للعنف) يصحبه دليل تربوي، واللعبة الإعلامية المسماة "الظلال السوداء" (والأفيشات) والملصقات والشارات والرايات (والفانلات). ونشرت اعلانات في صحف الشباب، وأذيعت "اعلانات" تليفزيونية ضد كراهية الأجانب، لدفع الشباب بوجه خاص إلى اتباع سلوك سليم تجاه الأجانب، وإبداء التفهم ازاءهم.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك وزع الاتحاد والولايات في كل الاقليم الاتحادي نحو ٠٠٠ ٣٧٠ (أفيش) يحمل رسالة مؤداها أن "العنف ليس هو الاختيار الصحيح"، من أجل تعزيز الخيار الصحيح وهو الفهم. وتواصلت هذه الحملة الإعلامية (بأفيش) جديد يحمل شعار "التقارب بدلاً من العنف" سيتم توزيعه بدوره توزيعاً واسعاً. ومن الأولويات الأخرى التعاون مع المسلسل التليفزيوني الذي تذيعه قناة LTR بعنوان *"Gute* Zeiten-Schlechte Zeiten" **يرمي إلى تعريف الشباب وحثه على الدعم النشط والمشاركة في "موسيقى البوب ٩٥" التي تنظمها السكك الحديدية الألمانية في ٤٥ من مدن جمهورية المانيا الاتحادية، والتي بلغت ذروتها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بمهرجانات موسيقى البوب في ١٧ مدينة.**

٣٥- وقد لقيت الحملة استقبالاً مشجعا من الرأي العام، وتجلى هذا في العدد الكبير من طلبات المواد الإعلامية والدعائية، وفي عروض التعاون الكثيرة. وفضلا عن ذلك ساند الكثيرون الحملة بأنشطتهم الخاصة مثل توزيع المواد، ونشر الاعانات مجاناً، وارتداء (فانلات) عليها شعار "التفاهم المخلص" في المهرجانات الرياضية، وتكوين المجموعات المناهضة للعنف، والارتباط بالمواطنين الأجانب.

٣٦- وشاركت وزارات الداخلية في الولايات بقوة بالمثل في مكافحة كراهية الأجانب باعتماد إعلان (إعلان ساريبروك في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢) الذي يتبع الخطوط العامة لمكافحة كراهية الأجانب في المدارس (انظر المرفق الثاني).

ألف - حل منظمات التمييز المتطرف، وحظر الأنشطة والدعاية لكراهية الأجانب والعنصرية

٣٧- اتبعت كل من السلطات الاتحادية وسلطات الولايات اجراءات حازمة، واتخذت تدابير مشدة، ضد منظمات اليمين المتطرف والشراذم النازية الجديدة. وحظر ما مجموعه ١٠ منظمات يمينية متطرفة: خمس منها لها نشاط في ألمانيا بأسرها حظرتها وزارة الداخلية الاتحادية[٩] وخمس أخرى يقتصر مجال نشاطها على بعض الولايات حظرتها وزارات الداخلية في هذه الولايات[١٠].

٣٨- ويمارس مكتب حماية الدستور رقابة دائمة على أنشطة اليمين المتطرف، ويقوم بردع منظم عندما يتبين انتهاكاً للقانون.

٣٩- وتستحق الذكر هنا الاجراءات التي يتخذها في ولاية ساكس فريق الشركة الخاصة "Soko Rex"، وهي لجنة خاصة شكلتها في عام ١٩٩١ وزارة داخلية ساكس لمكافحة اليمين المتطرف وكراهية الأجانب. ويتراوح عدد أعضاء هذه اللجنة بين ١٥ و٥٠ ضابط شرطة حسني التأهيل، قادمين من غرب البلد، وخاصة بافاريا وباد - ورتمبيرغ. وينبغي الإشارة بشأن هذا التعاون بين ساكس وغيرها من الولايات إلى أن عملية إعادة التوحيد أدت الى اختلال تنظيم شرطة الولايات الشرقية؛ وهذا ما يفسر أيضاً أن أعمال عنف قد ارتكبت دون أن تتدخل قوات الشرطة تدخلاً سريعاً وفعالاً.

٤٠- وقد اتبعت مجموعة "Soko Rex" استراتيجية مزدوجة تتألف، من ناحية، من ممارسة ضغط مستمر على دوائر اليمين المتطرف بإجراء تفتيشات في مقار المنظمات ومساكن أعضائها، ومراقبتها أنشطتها، وردع الأعمال غير المشروعة، ومن ناحية أخرى الاضطلاع بأعمال وقائية وسط الشباب حتى لا تجرهم حركة اليمين المتطرف. وهي ترتبط بعلاقات وثيقة بالجمهور، الذي تقوم بتعريفه بأنشطتها بانتظام. وقد نظمت المجموعة حملات وقاية وزعت خلالها (أفيشات) تحمل شعارات "ما من فرصة أمام النازيين والعنف" و"مزيداً من الإنسانية".

٤١- وبفضل هذه الاستراتيجية انخفضت جرائم كراهية الأجانب بنسبة ٧٥ في المائة في ساكس. وقد زار المقر الخاص مقر فريق سوكو ركس وتبين كفاءتها عبر كمية كبيرة من الكتابات العنصرية والأسلحة (النارية والبيضاء) التي صادرتها لدى حركات اليمين المتطرف.

رابعاً - اجراءات المجتمع المدني

٤٢- وإلى جانب السلطات الاتحادية والمحلية استجاب المجتمع المدني، بقيادة مفوضي شؤون الأجانب والكنائس ومختلف الجمعيات والمنشآت الخاصة (وخاصة برتلسمان)[١١]، لموجة العنف المعادي للأجانب التي اجتاحت ألمانيا. ورفض الألمان بحزم كراهية الأجانب والعنصرية وكذلك التطرف اليميني. وانغمست كثير من المنظمات ومن المواطنين في مكافحة كراهية الأجانب والتطرف اليميني بتكوين "حلقات التنوير" لحماية دور طالبي اللجوء، وتظاهر الآلاف احتجاجاً على هذا الشكل وغيره من أشكال التمييز.

٤٣- وهكذا ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وإثر حريق روستوك، شارك ٠٠٠ ٢٥٠ شخص في مسيرة في ميونيخ ضد التعصب والعداء للسامية وعنف اليمين المتطرف. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ تظاهر أكثر من مليون شخص ضد العنصرية وكراهية الأجانب في ولاية باد - ورتمبرغ . ويقدر مجموع الأشخاص الذين شاركوا فيما لا يقل عن ٥٠ مظاهرة في كل أنحاء المانيا بثلاثة ملايين شخص.

٤٤- ويتظاهر آلاف الألمانيين في نهاية شهر أيلول/سبتمبر من كل عام، بمناسبة أسبوع التعدد الثقافي أو أسبوع المواطنين الأجانب، من أجل حياة مشتركة أفضل بين الألمان والأجانب. وكان شعار هذا الأسبوع في عام ١٩٩٥ هو "معاً من أجل العدالة". وكانت الكنائس التي دعت إلى أسبوع التضامن هذا. وتلقى المبادرات القاعدية، على المستوى المحلي، مساندة النقابات والكوميونات وروابط الأجانب. وقد شارك المقرر الخاص في أسبوع المواطنين الأجانب بالمشاركة في قداس المجمع المسكوني الذي جرى في كاتدرائية برلين يوم السبت ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

خامساً - المشاكل المتعلقة باندماج الأجانب

٤٥- وفيما عدا التدابير المتخذة لإنهاء العنف العنصري والمعادي للأجانب تظل مطروحة في الأجل المتوسط مشكلة شائكة هي اندماج الأجانب، إذ تواصل أعلى السلطات الألمانية (بما في ذلك المستشار هيلموت كول) إعلان أن ألمانيا ليست بلداً للهجرة، على الرغم من وجود قرابة ٥,٦ مليون أجنبي (٨ في المائة من السكان) بينهم ١,٥ مليوناً من اللاجئين[١٢].

٤٦- ففيما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٠ دعت ألمانيا، من أجل إعادة تعمير اقتصادها، الأيدي العاملة الأجنبية بتعيين عمال قادمين بوجه خاص في بلدان البحر المتوسط (الأتراك، الايطاليون، اليونانيون، الاسبان، البرتغاليون، المغاربة، التونسيون، اليوغوسلاف) الذين أسمتهم "العمال المدعوين"، إذ كان من المقرر أن يعودوا إلى بلدانهم بعد مدة طالت أو قصرت.

٤٧- ويوجد في ألمانيا اليوم ٠٠٠ ٨٥٠ ١ تركي (٢٨,٦ في المائة من السكان الأجانب)، و٠٠٠ ٩١٦ من يوغوسلافيا السابقة (١٤,١ في المائة)، ٠٠٠ ٥٥٨ ايطالي (٨,٦ في المائة) و٠٠٠ ٣٤٦ يوناني (٥,٣ في المائة)، و٠٠٠ ٢٨٦ بولندي (٤,٤ في المائة) و٠٠٠ ١٦٨ روماني (٢,٦ في المائة) و٠٠٠ ١٣٤ اسباني (٢,١ في المائة).

٤٨- ويعيش ما يقرب من ٦٠ في المائة من كل الأجانب في جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ عشر سنوات وأكثر. وولد فيها أكثر من ثلثي الأطفال والشباب الأجانب. وإذا كان الأوروبيون، وخاصة ممن ينتمون إلى الاتحاد الأوروبي، قد اندمجوا على نحو طيب نسبياً فليس هذا هو حال الأتراك والبولنديين والرومانيين (الغجر) الذين يتعرضون للتمييز في مجالات السكن والعمالة وتقديم الخدمات (كثيراً ما ترفض شركات التأمين التأمين على سيارات الأتراك وممتلكاتهم الأخرى)، ودخول الأماكن العامة (رفض دخول الشباب المهاجر المطاعم وقاعات الرقص)[١٣].

٤٩- وسياسة الدمج التي تتبعها الحكومة حديثة العهد، وتعاني من اللبس الراجع إلى أن ألمانيا لا ترى نفسها بلداً للهجرة رغم الواقع الفعلي. غير أن لهذه السياسة ثلاثة محاور:

"- دمج الأجانب الذين يعيشون منذ مدة طويلة [في البلاد]، وخاصة العمال الأجانب؛

- منع الهجرة المستمرة القادمة من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛

- منح مساعدات للعودة الطوعية والاندماج في بلد المنشأ"[١٤].

٥٠- ويعتبر منع الهجرة أمراً يثير الريبة، خاصة حين يستهدف رعايا دول نصف الكرة الجنوبي، فحركات الهجرة ليست نتاجاً تلقائياً، وإنما هي من نتائج العلاقات الدولية غير المتوازنة إن لم نقل الفوضوية. ويثبت ذلك وجود آلاف

العمال الفيتناميين (٦٠ ٠٠٠) والموزامبيقيين والأنغوليين الذين وظفتهم الجمهورية الديمقراطية الألمانية في إطار التعاون مع البلدان الاشتراكية "الشقيقة"، والذين لم تأخذهم إعادة التوحيد في اعتبارها بالدرجة الكافية. وكان الأفق الوحيد المطروح أمامهم هو العودة إلى أوطانهم، في حين أن روابطهم ببلدانهم الأصلية قد وهنت مع الزمن. وبمقتضى اتفاق مساعدة مالية ألماني - فيتنامي وقع في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢، سيعود ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ عامل فيتنامي إلى بلدهم، ويبقى ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ عامل ليس وضعهم مستقراً بسبب القصر الشديد لمدة تصاريح العمل المعطاة لهم (من ثلاثة إلى ستة شهور). ويتهددهم خطر رفض حق الإقامة إذا فقدوا وظائفهم. وقد انتقل عدد منهم بالفعل إلى السرية بسبب هشاشة وضعهم، واتهموا بتهريب السجائر الذي يستمدون منه مواردهم الوحيدة.

٥١- وترجع إحدى تناقضات سياسة الدمج الألمانية إلى قانون الجنسية الذي ما زال مستنداً إلى مبدأ حق الدم في حين أن غالبية البلدان الأوروبية قد اختارت الجمع بين حق الدم وحق الأرض. وهكذا يسمح القانون الألماني بإعطاء الجنسية أوتوماتيكياً للأشخاص ذوي الأصل الألماني القادمين من الاتحاد السوفياتي السابق ومن أوروبا الشرقية، في حين يفرض شروطاً أقسى، منها التخلي عن جنسيتهم الأصلية، على أطفال المهاجرين، وخاصة الأطفال الأتراك، الذين ولدوا في ألمانيا ويعيشون فيها منذ أمد طويل. ويبدو عدم الاعتراف بالجنسية المزدوجة، إلا في حالات استثنائية نادرة، عقبة أمام الاندماج الكامل. وترجع مشكلة أخرى من مشاكل الاندماج، الصعبة والمعقدة في آن واحد، إلى الصراعات فيما بين الأتراك ذات الصلة بالمسألة الكردية، والتي كثيراً ما تتجلى في أعمال عنف على الأراضي الألمانية.

٥٢- ولدى ألمانيا، رغم تناقضات سياستها في الهجرة والاندماج، ورقة ليست قليلة الشأن لتشجيع اندماج السكان الأجانب هي مؤسسة مفوضي الأجانب، وهم أشخاص مخلصون وأكفاء على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات.

٥٣- ويبذل المفوض الاتحادي لشؤون الأجانب ومفوضو شؤون الأجانب في هامبورغ (انظر المرفق الثالث) وبرلين (انظر المرفق الرابع) جهوداً جديرة بالتقدير. ومن الابتكارات الجديرة بالذكر مبادرة إدارة الشرطة في مدينة فرانكفورت حيث عين ثلاثة مفوضين لشؤون الأجانب (إمرأة ورجل تركيين ورجل مغربي) لتحسين أو تسهيل العلاقات بين الشرطة والجاليات المعنية.

٥٤- ويسهم مجلس التعدد الثقافي في ألمانيا، الذي أسس في آب/أغسطس ١٩٩٤، والذي يتألف من عدد متساو من السكان الأصليين والأجانب، بدوره في التقارب بين السكان الأصليين والأجانب. وهو منظمة تلتزم في الأجل الطويل وفي استقلال عن حوادث التطرف، بمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، بإعداد مطبوعات كل سنة (كتيبات (أفيشات) منشورات) في مناسبات رمزية مثل ٢١ آذار/مارس (اليوم الدولي للأمم المتحدة، ضد التمييز العنصري) و٣ تشرين الأول/أكتوبر (يوم الوحدة الألمانية) و١٠ كانون الأول/ديسمبر (اليوم العالمي لحقوق الإنسان)، وباقتراح بعض الاجراءات، وبممارسة العلاقات العامة عن طريق الاعلانات الصحفية في مواضيع الساعة، وبتوجيه العرائض والمطالبات إلى الهيئات السياسية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥- يود المقرر الخاص أن يبرز جدوى البعثة التي اضطلع بها في ألمانيا والتي عرض جوانبها الأساسية. وقد أتاحت له هذه البعثة جمع كمية هائلة من الوثائق التي يأمل أن يستخلص أساسياتها بالرغم من نقص الموارد البشرية والمادية التي ما زال يواجهها. كما أتاحت له البعثة بالمثل إجراء حوار ثري مع ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وبذا أمكنه التوصل إلى معرفة دقيقة بالنتائج التي تحققت في مكافحة التطرف اليميني وكراهية الأجانب والعنصرية، وهي نتائج جديرة بالثناء في كثير من النواحي.

٥٦- ويبقى أن اندماج الأجانب في ألمانيا ما زال يمثل مشكلة، وأن تشدد سياسة الهجرة الرسمية التي تندرج في الإطار الضيق للاتحاد الأوروبي، ستكسب كثيراً لو أعيد تحديدها. ومن ثم يعيد المقرر الخاص تأكيد التوصيات التي قدمها في تقريره العام (E/CN.4/1996/72، الفقرتان ٢٤ و٢٥) وهي:

(أ) ينبغي مواصلة الجهود من أجل تغيير العقلية بحيث تتقبل فكرة قيام مجتمع ألماني متعدد العروق والثقافات؛

(ب) ينبغي بحث طلبات اللجوء بصورة أعمق للحد من الطابع السريع "لإجراءات المطار" وخاصة تجاه طالبي اللجوء القادمين من نصف الكرة الجنوبي الذين يُشَبَّهون رسمياً بالمهاجرين السريين؛

(ج) ينبغي تحسين الأحوال المعيشية في مراكز الحجز، ومراعاة الجانب الإنساني عند ترحيل المهاجرين الذين يعتبرون غير قانونيين؛

(د) ينبغي إيجاد حل أكثر انسانية من الترحيل فيما يتعلق بالفيتناميين والموزامبيقيين الذين كانوا يعملون بموجب عقود في الجمهورية الألمانية الديمقراطية السابقة والذين أدت إعادة التوحيد إلى هشاشة وضعهم؛

(هـ) من المهم، أخيراً، إقرار قانون مناهض للعنصرية ومعاداة السامية ورهاب الأجانب.

الحواشي

(١) Amnesty International, "Federal Republic of Germany. Failed by the system: police ill-treatment of foreigners", mai 1995.

(٢) يسمى طالبو اللجوء الزائفون "باللاجئين الاقتصاديين" ويشبهون بالمهاجرين الواقعيين، ومن هنا يأتي الخلط بين الهجرة وحق اللجوء في الخطابات الرسمية.

(٣) Hubert Willems, Stefanie Würtz, Roland Eckert, "La violence xénophobe: une analyse des structures des coupables et des processus présidant à l'escalade de la violence", rapport de recherche présenté au Ministère fédéral de la femme et de la jeunesse et au Fonds allemand scientifique, juin 1993; publié dans Nouveaux dossiers sur la xénophobie en Allemgne, p. 104.

(٤) Office de presse et d'information du Gouvernement fédéral; Nouveaux dossiers sur la xénophobie en Allemagne. Faits, analyses arguments, Bonn, juilet 1993, p. 11.

(٥) يلاحظ أن تعبير التطرف اليميني يفضل على تعبير الأنشطة الفاشية أو العنصرية.

(٦) المعلومات الواردة في الفقرة مستمدة من بلاغ لوزارة الداخلية الاتحادية بعنوان "نظرة على أعداد أعضاء المنظمات التي كانت، في عام ١٩٩٤، موضع مراقبة من السلطات المكلفة بحماية الدستور من نشاط اليمين المتطرف ومن الانتهاكات بقانون الدوافع الثابتة أو المفترضة للتطرف اليميني ورهاب الأجانب" بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٧) Office de presse et d'information du Gouvernement fédéral; Rapport sur la situation des étrangers en Allemagne. La xénophobie: faits, analyses, arguments, Bonn, Janvier 1995.

(٨) الاحصاءات الواردة في هذا الفصل مستمدة من بلاغ وزارة الداخلية الاتحادية، مصدر سابق.

(٩) Il s'agit des organisations suivantes: *Nationalistische Front (NF), Deutsche Alternative (DA), Nationale Offensive (NO), Wiking-Jugend (WJ), Freiheitliche Deutsche Arbeiteroartei (FAP).*

(١٠) *Kameradschaftsbund Wilhemshaven* (par le ministre de l'intérieur du Land de la Basse-Saxe); *National Block* (par le ministre de l'intérieur de la Bavière); *Freudeskreis fur deutschland* (par le ministre de l'intérieur de Rhénanie du Nord-Westphalie), *Nationale Liste* (par le ministre de l'intérieur de Hambourg); Heimattreue Vereinigung Deutschland (HVD) (par le ministre de l'intérieur du Bad-Württemberg).

(١١) قام مشروع برتلسمان للاتصال بحملة حول موضوع "برتلسمان من أجل التسامح" وقدم مساعدة مالية لأقارب ضحايا الحرائق في سولينغين.

الحواشي (تابع)

(١٢) Report by the Federal Government Commissioner for Foreigners in the Federal Republic of Germany in 1993, Bonn, mars 1994, p. 15.

(١٣) .Ibid., p. 73 et 74

(١٤) Cf. Présentation de la politique et de la législation concernant les étrangers en République fédérale d'Allemagne, Bonn, Ministère fédéral de l'intérieur, janvier 1991, p. 3.

المرفق الأول

برنامج زيارة المقرر الخاص، لجمهورية ألمانيا الاتحادية

(١٨-٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

يوم الاثنين، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بون)

١٢/١٥ الوصول إلى بون

١٥/٣٠ اجتماع مع السيد ويلي هاوسمان، وكيل وزارة، بالوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة، ومع مواطنين مسنين ونساء وشباب

١٧/٣٠ اجتماع مع السيد انغو كوبر وكيل وزارة، بوزارة العدل الاتحادية

٩/٣٠ عشاء بدعوة من السيد هلموت شافر، وزير الدولة والمفوض المعني بشؤون المعونة الإنسانية وحقوق الإنسان في وزارة الخارجية الاتحادية

يوم الثلاثاء ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بون)

٩/٠٠ اجتماع مع السيد شلتر وكيل الوزارة، بوزارة الداخلية الاتحادية، ومع السيد روبريشت مدير قوات الشرطة بالولايات الاتحادية، والسيد موريه مفتش هذه القوات

١٢/٠٠ اجتماع مع السيد ايغناتز بوبيس رئيس المجلس المركزي لليهود في ألمانيا

١٤/٣٠ اجتماع مع السيدة كورنيليا شمالز - جاكوبسون، عضو البوندستاغ (البرلمان الألماني)، ومفوضة الحكومة الاتحادية لشؤون الأجانب

١٦/٠٠ اجتماع في البوندستاغ (البرلمان الألماني)

مع السيدة كريستا نيكلس (عضو البرلمان، عن تحالف ٩٠ - الخضر)، ورئيسة لجنة الشكاوى

والسيد رودولف بنديغ (عضو البرلمان، عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، والمتحدث باسم اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان والمعونة الإنسانية

والسيد ويلفريد بنر (عضو البرلمان، عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، ورئيس لجنة الشؤون الداخلية

والسيد هورست إيلمان (عضو البرلمان عن الاتحاد المسيحي الديمقراطي - الاتحاد المسيحي الاجتماعي)، ورئيس لجنة الشؤون القانونية

١٩/٠٠ السفر من مطار كولونيا - بون إلى هامبورغ

يوم الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (هامبورغ، بريمن)

هامبورغ

٩/٠٠ اجتماع مع السيد غونتر أبل الوزير السابق بهامبورغ، والمفوض المعني بشؤون الأجانب

١٠/٠٠ زيارة مركز سان غيورغ الألماني - الأجنبي للمجتمع المتعدد الثقافات

١٠/٣٠ اجتماع مع السيد دانكي، نائب عمدة مدينة روستوك عضو رابطة المدن الحرة، وعضو مجلس الشيوخ لشؤون الشباب والصحة والشؤون الاجتماعية، ومع السيد ريختر، المفوض المعني بشؤون الأجانب بمدينة روستوك، عضو رابطة المدن الحرة

١١/٣٠ اجتماع مع السيد هننغ فوشيراو، عمدة مدينة هامبورغ الحرة وعضو رابطة المدن الحرة

١٢/٠٠ غداء عمل بدعوة من المفوض المعني بشؤون الأجانب في هامبورغ

١٤/٠٠ السفر إلى بريمن بالسيارة

بريمن

١٦/٣٠ استقبال للترحيب من جانب السيد هننغ شيرف عمدة مدينة بريمن الحرة وعضو رابطة المدن الحرة، أعقبه اجتماع مع السيد هانز - كريستوف هوبنساك، عضو مجلس دائرة شؤون النساء والصحة والشباب والشؤون الاجتماعية وحماية البيئة، والسيد داغمار ليل المفوض المعني بشؤون الأجانب بمدينة بريمن الحرة وعضو رابطة المدن الحرة، ومع ممثل للتنظيم المركزي للرابطة الثقافية للأجانب في بريمن (DAB)

١٧/٣٠ زيارة لحي سكني مخصص لأسر اللاجئين في إحدى مناطق بريمن، ومحادثات مع ممثلي السكان والموظفين

١٨/٥٠ السفر من مطار بريمن إلى شتوتغارت

يوم الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (شتوتغارت)

٨/٣٠ **افطار عمل مع السيد مانفريد فالتس رئيس المديرية العامة الثانية بوزارة الولاية، والمسؤول عن الشؤون الداخلية**

٩/٣٠ **لقاءات في وزارة الداخلية مع:**

السيد إيرهارد كلوتز، الوزير، (رئيس مجلس الوزارة)

ومع السيد إيروين هتغر، رئيس شرطة الولاية

والسيد فولكر هاس، رئيس شرطة المدينة

والسيد هلموت راناخر، رئيس مكتب الولاية لحماية الدستور

والسيدة غابرييلي موللر - تريمبوش، عمدة شتوتغارت للشؤون الاجتماعية

والسيد فايغي، رئيس شعبة بوزارة الداخلية

١١/١٥ **زيارة لدار لإيواء ملتمسي اللجوء في إيسلينغن**

١٢/٣٠ **غداء عمل بدعوة من وزارة داخلية مقاطعة بادن - فيرتمبرغ، التي مثلها الوزير، السيد إيرهارد كلوتز**

١٤/٠٠ **اجتماع مع ممثلي منظمات غير حكومية:**

السيد طلعت آليسي، Koordinierungsrat der türkischen Vereine in Baden

والسيد إيرسين أوغورسال، Deutsch-Türkische Gesellschaft e.v. Stuttgart

والسيد يافوز ديديغيل، Koordinierungsrat der Türken in Baden

والسيد باير وينفريد، Interessengemeinschaft Ausländische Mitbürger in Bad-Württemberg

والسيدة ميختيلد شورنر، والسيد بوس، Diakonisches Werk der EKD, Stuttgart

والسيد فرنر باومغارتن، Arbeitskreis Asyl, Stuttgart

والسيد تيم كوشنيروس، EKD, Hannover

١٩/٠٥ **السفر من شتوتغارت إلى برلين جواً**

يوم الجمعة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (برلين)

٨/٣٠ **مقابلة مع السيد مانفريد هارر، المدير العام، بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية**

١٠/٠٠ **مقابلة مع السيدة بربارا جون، مفوضة مجلس الشيوخ لشؤون الأجانب**

١٢/٣٠ **مقابلة مع السيد ديكتر هيكلمان، رئيس دائرة الداخلية في برلين**

١٣/٤٥ **غداء عمل بدعوة من مجلس شيوخ برلين الذي مثله السيد أرمين تشويبه، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية**

١٥/٤٥ **مقابلة مع السيد فريدريش فوس، مدير برنامج،** "Multi Kulti" **في محطة إذاعة** SFB4

١٦/٤٥ **زيارة "دار ثقافات العالم" وكلمة ترحيب من السيدة فيغاند - كانزاكي، الأمينة العامة. ثم زيارة ستوديوهات** "Multi Kulti" **في محطة إذاعة** SFB4

يوم السبت، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (برلين)

٩/٠٠ **اجتماع مع ممثلي منظمات غير حكومية:**

السيدة كارين هوبفمان، Antirassistisch-Interkulturelles Informations Zentrum Berlin (ARIC)

والسيد كينان كوليت، Türkischer Bund in Berlin-Brandenburg e.v.

والسيد علي فتحي، Verein Iranischer Flüchtlinge

والسيدة فان سون إيرغانغ، Vereinigung der Vietnamesen in Berlin-Brandenburg

والسيد بيتر فينغل، Antirassistische Initiative

والسيد كلاوس بريتزكالايت، Arbeitsgemeinschaft Christlicher Kirchen

والسيدة هايدي بيشكوف - بفلانز، SOS-Rassismus Berlin

يوم الأحد، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (برلين)

١٦/٠٠ **زيارة** "Werkstatt des Kulturen"

١٩/٠٠ **السفر إلى درسدن بالسيارة**

يوم الاثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (درسدن)

٩/٠٠ اجتماع في وزارة الثقافة بولاية ساكسون مع:

السيد فاغنر وكيل الوزارة:

والسيد رانش، رئيس شعبة بالوزارة

١٠/٣٠ مقابلة مع السيد إيريش إيلتغن، رئيس الجمعية الاستشارية بسازون

١١/٠٠ مقابلة مع السيد هاينر ستانديغ، النائب الأول لرئيس الجمعية الاستشارية بساكسون، والمفوض المعني بشؤون الأجانب

١٢/٣٠ غداء عمل بدعوة من الجمعية الاستشارية بساكسون

١٤/٠٠ مقابلة مع السيد بيتر رايش، رئيس مكتب الشرطة الجنائية بالولاية

١٥/٠٠ مقابلة مع السيدة ماتيلد كولر، رئيسة مكتب الولاية لحماية الدستور، ومع السيد بوس نائب الرئيس.

١٩/٢٥ السفر الى فرانكفورت/ مين، جواً

يوم الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (فرانكفورت/مين، فيزبادن)

٩/٠٠ اجتماع مع السيد غيرهارد بوكل، وزير الداخلية والزراعة والحراجة وحماية البيئة في ولاية هيس، والسيد وولهارد هوفمان، رئيس دائرة الشرطة، والمفوض المعني بشؤون الأجانب في دائرة شرطة فرانكفورت

١١/٠٠ اجتماع مع السيدة ولف - المناصرة، رئيسة دائرة شؤون تعدد الثقافات

١٣/٤٥ السفر الى فيزبادن بالسيارة

١٤/٣٠ استقبال للترحيب من جانب السيد كلاوس بيتر موللر، رئيس الجمعية الاستشارية لمقاطعة هيس

١٥/٣٠ اجتماع مع:

السيد أوزان سيهون، مدير المكتب الوزاري لشؤون المهاجرين واللاجئين والمستخدمين الأجانب

والسيد مراد شاكر، رئيس الفريق العامل التابع للجان الاستشارية للأجانب في مقاطعة هيس

والسيد يورغن ميكسه، مفوض الشؤون المشتركة بين الثقافات للكنيسة البروتستانتية في مقاطعتي هيس وناساو

١٨/٠٠ السفر الى بون بالسيارة

يوم الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بون)

٨/٣٠ مقابلة مع السيدة اولريكا غرونروك - كيرن، موظفة العلاقات العامة، Bertelsman AG

٩/١٥ اجتماع مع ممثلي الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية:

مع السيد واكيم غايرتنر، نائب المفوض المطلق الصلاحية لمجلس الكنيسة البروتستانتية في ألمانيا، في جمهورية ألمانيا الاتحادية والجماعة الأوروبية

والأسقف بول بوكليت، ممثل مؤتمر الأساقفة الألمان

١٠/٣٠ اجتماع مع ممثلي منظمات غير حكومية

مع السيدة غيغدم أكهايا، Zentrum für Türkeistidien

والسيد كوستاس باباس، Präsident Bundesarbeitsgemeinschaft der Immigrantenverbände (BAGIV)

والسيد يورغن شلايشر، Informationszentrum für Rassismusforschung

والسيدة فيرتينا سيلر، KOMKAR-Verband der vereine aus Kurdistan

والسيد فو كوك دونغ، Internationale Gesellschaft für menschenrechte

والسيد بولنت كانداز، Türkischer Elternverein

والسيد نوربو، Bürgerrechtskomittee, Boll-H

والسيد بارث، Arbeiterwohlfahrt

والسيدة كليسنباور، Missionszentrale der Franziskaner

والسيدة أنجيلا غروسمان، منظمة أرض الإنسان

والسيدة بريجيت ريوهماني، SOS-Rassismus، **منظمة العمل الشجاع**

والسيدة ليونيغر، ProAsyl

والسيد مانكويل تيخيدا، التآزر الجامعي العالمي

١٥/٠٠ **محادثات مائدة مستديرة مع السيد روديغير ولفروم (هايدلبرغ)، والسيد فيلهلم هايتمبير** (Bielefeld) **والسيد رونالد ايكرت** (Trier)

١٧/٠٠ **محادثات ختامية مع ممثلي حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية برئاسة السفير غراف فون باسفيتز، رئيس مديرية شؤون حقوق الإنسان والمعونة الإنسانية في وزارة الخارجية الاتحادية**

المرفق الثاني

إعلان ساربروك للمؤتمر الدائم لوزراء التربية والتعليم والشؤون الثقافية، بشأن التسامح والتضامن

نظراً للتصاعد الجديد للعنف في ألمانيا، يعلن المؤتمر الدائم لوزراء التربية والتعليم والشؤون الثقافية:

أن كرامة الإنسان لا تمس. وأعمال العنف لا يمكن لأي شيء أن يبررها. إن أعمال العنف التي وقعت مؤخراً موجهة ضد أجانب وأقليات وضعفاء داخل مجتمعنا، لذا، فإنها تطعن في الصميم دولتنا القائمة على سيادة القانون الديمقراطي. إن أي شخص يضرم النار في مساكن ملتمسي اللجوء، وأي شخص يصفق، علناً أو سراً، للمخربين ومرتكبي الجرائم الاجرامية، إنما ينكر، بذلك، لمجتمع الديمقراطيين. وإن استمرار أي مشكلة دون حل، وحدوث أي تجاوز، لا يبرران اللجوء الى العنف الوحشي.

إن الانتشار المفرط للعنف مؤخراً لا يشكل تحدياً للشرطة والعدالة فقط وإنما أيضاً للثقافة والتربية والتعليم. ولذا، فإن وزراء التربية والتعليم والشؤون الثقافية وأعضاء مجلس الشيوخ المعنيين بالتربية والتعليم والشؤون الثقافية مصممون على حفز وتعزيز أية مبادرة يمكن أن تشجع نشوء سلوك قائم على التضامن، في المدرسة والمجتمع. ويقتضي هذا بصفة خاصة :

انتهاج سياسة موثوقة تقوم على احترام ثقافات الآخرين، وعلى الإحساس بالمسؤولية تجاه هذا العالم الواحد؛

فتح مجالات لحياة الشباب والمراهقين تمنحهم شعوراً بالرفاهية والتفاؤل، والمحافظة على هذه المجالات؛

تعزيز قيم التسامح والتضامن في صفوف الجيل الفتي.

ومن قبل في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، وضع المؤتمر الدائم لوزراء التربية والتعليم والشؤون الثقافية توصيات تتعلق بالتفهم الثقافي لمواطنينا الأجانب. وفي دورته العامة المعقودة في ١٠ و١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في درسدن، أدان بكل قوة كافة اتجاهات رهاب الأجانب، وكافة الأعمال التي تتسم بالعنف التي ينطوي عليها. ويدعو المؤتمر الدائم من جديد جميع المدرسات والمدرسين في ألمانيا الى زيادة التزامهم بالعمل من أجل نشوء تعايش قائم على التعاطف بين الأطفال والمراهقين الأجانب والألمان من أجل القضاء على كراهية الأجانب والعنف الذي يتولد عنها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتخذ، بصفة خاصة، تدابير ترمي إلى تشجيع حدوث لقاءات وتعميق الفهم المتبادل.

وعلى سبيل المثال على هذا النوع من التدابير، يمكن أن نذكر بصفة خاصة:

اقامة اعياد في الفصول الدراسية والمدارس تمنح أولوية لثقافة الزملاء الأجانب،

التوأمة وتبادل المراسلات مع المدارس والتلاميذ الأجانب،

تقديم المساعدة لجيران المدارس من المواطنين الأجانب،

القيام بزيارات الى دور ملتمسي اللجوء،

منح الأوسمة للتلاميذ والفصول التي تعمل بصفة خاصة من أجل التسامح والتضامن.

إن التدابير من هذا القبيل من شأنها أن تسهم أيضاً في امتصاص الأشكال القائمة للعنف الكامن في المدرسة.

وسوف تتبادل الولايات، الخبرات التي اكتسبتها في هذا الميدان، والمعلومات التي تتوفر لها بشأن هذا الموضوع.

ومع ذلك، فلو تركت المدرسة لذاتها، لتجاوزت قدراتها، تلك المهمة المتعلقة بالقضاء على رهاب الأجانب والعنف. إن المبادئ الأخلاقية لدولتنا، الراسخة في القانون الأساسي، ينبغي أن تعاش أيضاً في دار الأسرة، وأن تكون معيار أي عمل سياسي. وتقع مسؤولية خاصة في هذا الصدد على عاتق وسائل الاعلام. وبالنسبة للمراهقين بصفة خاصة، تتوافر للإذاعة والتليفزيون امكانيات متعددة للحث على التسامح والتضامن. وأن المؤتمر الدائم سيساند كافة المبادرات التي تستهدف، من خلال الإعلام والنشر الهادفين، مكافحة رهاب الأجانب والعنف.

٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

المرفق الثالث

سمات سياسة هامبورغ فيما يتعلق بالأجانب واللاجئين

١- تكوين السكان الأجانب

١- يبلغ عدد الرعايا من غير الألمان الذين يعيشون في هامبورغ حالياً زهاء ٠٠٠ ٢٧٠ شخص، وهو رقم يمثل تقريباً نسبة ١٥ في المائة من السكان المقيمين. وتتألف أقوى المجموعات تمثيلاً من حوالي ٠٠٠ ٧٠ تركي، و٠٠٠ ٣٣ شخص أتوا من يوغوسلافيا السابقة، وزهاء ٠٠٠ ٢٠ من بولندا، و٠٠٠ ١٥ من ايران، وقرابة ٠٠٠ ١١ شخص من أفغانستان إذا شئنا ألا نذكر سوى أهم المجموعات. وعلى وجه الاجمال، فإن الأجانب الذين يقيمون في هامبورغ يمثلون ١٨٤ أمة.

٢- وثمة تطور لافت للنظر هو حدوث زيادة تبلغ نحو ٨٠ في المائة في عدد السكان الأجانب، خلال ١٥ عاماً.

٣- ومن بين الأجانب الذين يعيشون في هامبورغ، ينبغي التأكيد بصفة خاصة على مجموعة يبلغ عددها ٠٠٠ ٢١ شخص يعتبر وضعهم كمقيمين، مؤقتاً، بموجب التعريف الحالي. وهؤلاء هم حوالي ٥٠٠ ١١ لاجئ من يوغوسلافيا السابقة، ونحو ٠٠٠ ١٤ من ملتمسي اللجوء الذين لا تزال ملفاتهم قيد النظر، بالاضافة الى ٠٠٠ ٦ لاجئ من حيث الواقع (أشخاص لم يقدموا طلبات لجوء أو رفضت طلباتهم لكن سمح لهم مع ذلك ولأسباب إنسانية، بالاقامة مؤقتاً في الجمهورية الاتحادية).

٢- سياسة الادماج

٢-١ الأهداف

٤- إن سياسة مجلس شيوخ مدينة هامبورغ الحرة وعضو رابطة المدن الحرة فيما يتعلق بالأجانب تستهدف، بصفة خاصة تسهيل الادماج الاجتماعي للأجانب الذين يعيشون بشكل قانوني ومنذ سنوات عديدة في هامبورغ عن طريق منحهم اعانات خاصة، والقيام بشكل تدريجي بإزالة العقبات القائمة أمام تحقيق المساواة بهم سواء من الناحية القانونية أو في الواقع. وفي إطار هذه السياسة، يولي مجلس الشيوخ اهتماماً خاصاً لوسائل مكافحة الاتجاهات القائمة على رهاب الأجانب والتمييز الاجتماعي ضد الأجانب.

٥- وتقدم خدمات خاصة لإعالة الأجانب الذين يتمتعون، شأنهم في ذلك شأن اللاجئين، بحق الاقامة المؤقتة في هامبورغ.

٢-٢ هبات خاصة من أجل الادماج

٦- بالإضافة الى الاضطلاع بالنفقات المدرسية للأطفال الأجانب في مدارس هامبورغ، هناك تدابير خاصة أيضاً تخرج عن نطاق التعليم العادي، وترمي الى النهوض بأبناء المهاجرين. وتتمثل في تخصيص ٩٠٠ وظيفة مدرس لهم، يضاف إليها بصفة خاصة توفير خدمات الاستشارة الاجتماعية للأجانب من قبل الجمعيات الخيرية، والاتحاد الكونفيدرالي النقابي للعمال الألمان، ومنظمات التلاقي بين الألمان والأجانب التي تمولها الخزانة العامة. وتتركز هذه الأنشطة، كقاعدة عامة،

في المناطق ذات النسبة الكبيرة من السكان غير الألمان من أجل تشجيع التفاهم المتبادل والتعايش بين الألمان والأجانب. ويحظى جميع السكان غير الألمان في هامبورغ، بالخدمات المقدمة من مختلف منظمات التلاقي.

٧- وتتمثل أنشطتها الرئيسية فيما يلي: اعطاء دروس في اللغات، وتوفير خدمات الاستشارة الاجتماعية، وتنظيم تزجية أوقات الفراغ، وتقديم الاعانات في مجال التربية والتعليم والثقافة، وتقديم اعانات للأطفال والمراهقين، وبصفة خاصة للنساء، وتنظيم سهرات إعلامية ولإجراء المناقشات، وتنظيم المهرجانات.

٨- وتحوز كل من منظمات التلاقي بين الألمان والأجانب ٣,٥ من وظائف الرعاية الدائمة، وميزانية سنوية تبلغ في المتوسط قيمتها ٠٠٠ ٥٠٠ مارك ألماني.

٩- وفي إطار السياسة الثقافية لهامبورغ، اقتطعت دائرة "الثقافات الأجنبية" من ميزانيتها السنوية لعام ١٩٩٥ التي تبلغ (٠٠٠ ٤٥٠ مارك ألماني) الأموال اللازمة لإعانة ١٥٠ مشروعاً ثقافياً تتعلق بـ ٣٠ أمة. وترمي هذه المشاريع إلى المحافظة على التراث الثقافي للمهاجرين وتطويره وعرضه على الجمهور، وبذا تسهم في تشجيع الحوار فيما بين الثقافات في المدينة. وتشكل هذه الحفلات والعروض عنصراً هاماً من عناصر الادماج نظراً لأنها تدعم الهوية الثقافية الخاصة للأجانب، وتسمح للسكان الألمان بالتعرف على ثقافات أخرى. وعلى هذا النحو، تقدم السياسة الثقافية لهامبورغ مساهمة هامة في مكافحة الاتجاهات العنصرية والقائمة على رهاب الأجانب في المجتمع.

٣- المصروفات

١٠- بالإضافة التي النفقات التي يصعب تقديرها للعمل العام المتعلق بالادماج (على سبيل المثال النفقات المدرسية، ونفقات رياض الأطفال، وإعانات تدريس اللغة الأم، والإعانات الاجتماعية العامة)، تخصص مدينة هامبورغ لتمويل الأنشطة الخاصة بالادماج زهاء ٧ ملايين من الماركات الألمانية لتسيير شبكة لتقديم خدمات الاستشارة الاجتماعية، و١٠ منظمات للتلاقي بين الألمان والأجانب، ولإعانة الرابطات الثقافية والوطنية الأجنبية، والأنشطة المتعلقة بثقافة الأجانب بوجه عام، وبالتدريب المهني المتواصل للعمال الأجانب.

١١- والأموال المخصصة سنوياً من جانب مدينة هامبورغ لإعاشة اللاجئين وإعالتهم بصفة خاصة، هامة للغاية وتصل حالياً الى ٢٢٠ مليون مارك ألماني (دون حساب الاستثمارات المخصصة للمساكن).

١٢- ومن أجل إيواء ملتمسي اللجوء، واللاجئين القادمين من يوغوسلافيا السابقة، أتاحت مدينة هامبورغ حوالي ٥٠٠ ٢٤ مكان للإقامة في صورة أجنحة من مبان، أو حاويات أو غرف في فنادق أو بنسيونات، ومساكن عامة، يتم فيها إيواء ملتمسي اللجوء لدى وصولهم. وإن تخطيط الاحتياجات وتوفير أماكن إيواء مناسبة ومقبولة اجتماعياً تمثل مهمة معقدة للغاية وباهظة التكلفة نظراً لأنه إزاء عمليات وصول أعداد غير متوقعة من اللاجئين تتخللها فترات ذروة هامة، ينبغي ألا تؤخذ في الحسبان فقط، الإمكانيات الاقتصادية، والكمية المحدودة من المساحات والأماكن المتاحة، وإنما ينبغي أيضاً تفادي حدوث نزاعات مع السكان، وفيما بين اللاجئين أنفسهم، ووضع المصالح السياسية المحلية في الاعتبار.

٤- أنشطة لمكافحة رهاب الأجانب وتطرف اليمين

٤-١ المفوض المعني بشؤون الأجانب

١٣- في عام ١٩٩٠، عين مجلس الشيوخ مفوضاً معنياً بشؤون الأجانب، وعهد إليه بمهمة إسداء المشورة لمجلس الشيوخ فيما يتعلق بسياسة ادماج واستيعاب الأجانب، وبصفة خاصة الذين يعيشون بصفة دائمة أو لفترة طويلة في هامبورغ، والمساهمة في تحسين التفاهم المتبادل بين السكان الألمان وغير الألمان. وتحقيقاً لهذا الهدف، عهد الى المفوض بما يلي:

تمثيل مصالح الأجانب الذين يعيشون في هامبورغ، وكفالة إجراء مشاورات بشأن الحالات الصعبة؛

القيام بتسوية حالات النزاع التي تنشأ، وتحقيق السلام بين المتخاصمين، أي القيام بالوساطة بين الألمان والأجانب، ومنظمات الأجانب من ناحية، والسلطات والمجموعات الاجتماعية من ناحية أخرى؛

التعاون مع الرابطات، والنقابات، والكنائس، والغرف، ومنظمات التلاقي بين الأجانب والألمان، والتجمعات من أجل المبادرات وغيرها من المجموعات والمؤسسات الرسمية والاجتماعية؛

اسداء النصح لمجلس الشيوخ بشأن المسائل المبدئية للسياسة العامة فيما يتعلق بالأجانب، وبوجه أخص، بشأن مشاريعه وبرامجه في هذا الصدد؛

المساهمة عن طريق بذل الجهود في مجال العلاقات العامة، في ترشيد المناقشة بشأن الشروط السياسية لاحتواء الأجانب، وتسهيل التعايش بين الألمان والأجانب؛

التأثير على الأنشطة الإدارية على نحو يؤدي الى تحقيق هذه الأهداف.

١٤- إن العمل في مجال العلاقات العامة هو أهم أداة لإعلام غير الألمان والسكان الألمان. وإن المفوض المعني بشؤون الأجانب يحقق بذلك وظيفة متعددة الجوانب. فبعمله كوسيط، يحيط السكان غير الألمان علماً بوضعهم القانوني، وبالإمكانيات والآفاق المتاحة له بين سكان أغلبهم من الألمان، وبالإعانات المقدمة لهم من أجل ادماجهم في مدينة هامبورغ الحرة وعضو رابطة المدن الحرة، بل واعلامهم أيضاً بواجباتهم بوصفهم جزءاً من المجتمع. وعلى هذا النحو يشجع المفوض الأجانب على استخدام الإمكانيات المتاحة لهم من أجل المساهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية. ومن ناحية أخرى، يعمل المفوض على إعلام السكان الألمان، موضوعياً، بالوضع القانوني والاجتماعي للأجانب في هامبورغ. ويبذل جهوده من أجل محو الأفكار المسبقة من خلال اتخاذ موقف يتفق مع الواقع. ويتيح للأشخاص والمجموعات غير الألمانية إمكانية التعريف بنفسها في الإطار الثقافي والاجتماعي الخاص بها. ولا يستهدف من ذلك فقط، منح السكان الألمان تصوراً أكثر عمقاً عن هذه الجوانب، وإنما أيضاً المحافظة على الهوية الثقافية للمجموعات القومية أو الإثنية، وتحقيق تطورها في مجتمع مفتوح.

١٥- وتتيح البيانات الصحيفة وغيرها من المنشورات أو الحفلات أو العروض للمفوض المعني بشؤون الأجانب إمكانية التأثير على الرأي العام. وهو يعمل في إطار توجيهات، ويتدخل عند الحاجة في المناقشات العامة.

١٦- إن جزءاً كبيراً من العمل في مجال العلاقات العامة الذي يقوم به المفوض المعني بشؤون الأجانب مكرس لأنشطة التوعية. وهو يقترح تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية فيما يتعلق بمختلف الجوانب السياسية والقانونية لهجرة الأجانب واللاجئين وبشأن تطور اتجاهات رهاب الأجانب واليمين المتطرف في بعض المجموعات الاجتماعية. والهدف من ذلك هو مساعدة المواطنين الملتزمين أو الأشخاص الذين يمارسون وظائف مناسبة، على التأثير بدورهم على الرأي العام.

١٧- وإن الموارد المالية المخصصة للتنفيذ التي يحوزها المفوض المعني بشؤون الأجانب، لا سيما من أجل عمله في مجال العلاقات العامة، تبلغ زهاء ٠٠٠ ٢٣٠ من الماركات الألمانية التي تقتطع من الميزانية السنوية لمدينة هامبورغ.

٤-٢ السياسة الداخلية والأمنية

٤-٣ جرائم وجنح ناجمة عن رهاب الأجانب

١٨- خلال السنوات الأخيرة، لم تشهد مدينة هامبورغ أية جريمة كبرى بسبب رهاب الأجانب. وبوجه عام، يعتبر العدد الاجمالي لهذا النوع من الجنح قليل نسبياً بالمقارنة مع الولايات الأخرى في الجمهورية الاتحادية. وقد أسهم اعتدال وسائل الإعلام، والتدخل المناسب من جانب أجهزة الأمن، والأثر الرادع لعديد من الأحكام في خفض عدد حالات الاعتداء. كما أن التجارب التي شهدتها ولايات أخرى وتمثلت في وقوع أحداث ذات أهمية كبيرة، وناجمة عن إعلام عدواني يؤدي الى زيادة عدد الحالات (بفعل التقليد)، لم يكن لها أي أثر في هامبورغ.

١٩- وقد تناقص عدد الجنح التي يتسبب فيها رهاب الأجانب أو اليمين المتطرف التي ترتكب في هامبورغ في الفترة من عام ١٩٩٣ الى ١٩٩٤ بنسبة (-٢٧ في المائة). وبلغ العدد المطلق في عام ١٩٩٤، ١٥٥ حادثة. وفي الظروف الحالية، يمكن توقع حدوث انخفاض جديد تبلغ نسبته حوالي ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥. وينبغي التأكيد بصفة أخص، على أن الحالات المسجلة لا تتضمن أي عملية قتل أو محاولة قتل.

٢٠- ومن المؤكد أن تشديد العقوبات فيما يتعلق بالجنح الناجمة عن رهاب الأجانب قد أسهم في تحقيق ذلك الخفض.

المرفق الرابع

تدابير لمكافحة العنصرية والعداء للأجانب في برلين

الحالة الراهنة في برلين بعد إعادة توحيدها

١- إن التغيرات السياسية التي حدثت في أوروبا الشرقية وفي جنوب شرق أوروبا منذ اختفاء الحدود بين الدولتين الألمانيتين السابقتين وفتح الحدود الأوروبية الشرقية، أديا الى تدفق كبير للمهاجرين من هذه المناطق الى جمهورية ألمانيا الاتحادية، وقد تأثرت برلين أقرب عاصمة أوروبية الى الشرق، والمدينة التي تضم أكبر عدد من السكان من الأقليات المقيمة القادمة من تلك البلدان، تأثراً كبيراً بفعل الهجرة. وربما تكون تلك الهجرة آخذة في الانخفاض، لكنها يمكن، أن تزداد، تبعاً للظروف.

٢- إن الهياكل التسلطية التي اتسم بها مجتمع الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة والتي استندت الى حد كبير الى التوجيه العقائدي، ورفض كل ما هو أجنبي، أدت الى بعض الاختلافات الملموسة في مواقف سكان برلين الشرقية بالمقارنة مع نظرائهم في برلين الغربية بشأن مسألة غير الألمان المقيمين في ألمانيا. وإن أغلب أعمال العنف الاجرامي التي اتهم فيها شبان ألمان من أقصى اليمين قد حدثت في برلين الشرقية.

٣- لكن لا يمكن وصف كل سكان برلين الشرقية بالتعصب القائم على رهاب الأجانب. فقد بينت آخر عمليات استطلاع للرأي العام أن الاختلافات بين الشرق والغرب فيما يتعلق بدرجات الانفتاح على الأجانب قد قلت. ومع ذلك، فإن هذا الانفتاح لم يصل في الشرق الى حد الرغبة في إجراء اتصالات أكثر توثقاً (على سبيل المثال إقامة علاقات صداقة، أو زواج، الخ.) مع غير الألمان.

وقائع وأرقام

٤- تضم برلين عدداً من السكان الأجانب تبلغ نسبته زهاء ١١ في المائة من سكان المدينة، أي بالأرقام نحو ٠٠٠ ٣٨٥ شخص.

٥- إن عدداً يتراوح بين ٢ و٣ في المائة فقط من غير الألمان يسكنون في شرق المدينة، وأغلب هؤلاء من العمال السابقين بعقود الذين جاءوا من فييت نام وأنغولا وموزامبيق وبولندا.

٦- وهناك حالياً نحو ٠٠٠ ٤٥ لاجئ وملتمس لجوء في برلين، تم إيواء أغلبهم في مراكز استقبال للطوارئ، ويتلقى كل منهم إعانة اجتماعية.

العداء للأجانب، والتمييز والتسامح

٧- تتيح الشكاوى المقدمة إلى مكتب المفوض المعني بالمهاجرين، تحديد عديد من الميادين التي أمكن فيها ظهور التمييز الإثني[1]. ويتفق أغلب هذه الملاحظات مع ملاحظات اللجان العاملة من أجل تكافؤ الفرص وعدم التمييز التي تشكّلت، منذ عدة سنوات، في بعض بلدان أوروبا:

٨- أعمال عنف ناجمة عن رهاب الأجانب أو العنصرية ترتكب بحق أشخاص أو ضد ممتلكاتهم:

عدم المساواة في المعاملة بشأن الحصول على الوظائف أو المساكن أو في مؤسسات التعليم أو التدريب المهني أو في إدارات ومؤسسات المجتمعات المحلية؛

الاهانات، وعمليات الإذلال والتهديدات ذات الطابع التمييزي في أماكن العمل أو في مؤسسات التدريب المهني أو في وسائل الإعلام أو في بعض المنظمات السياسية؛

ممارسة العنف بين الشباب الذين ينتمون الى جنسيات واصول مختلفة.

٩- وبالمقارنة مع المدن الألمانية الأخرى، تحتل برلين مكاناً متواضعاً فيما يتعلق بأعمال العنف الموجهة ضد الأجانب أو ملتمسي اللجوء. ويفسر ذلك عدد من الأسباب:

عادة التعايش القديمة جداً بين سكان برلين ومختلف الجنسيات والأصول التي تعيش في برلين الغربية؛

انتهاج البلدية سياسة تمنح كثيراً من الاهتمام للأجانب ولإدماجهم في المجتمع الألماني؛

القيام بجهود في مجال العلاقات العامة ينال اعجاب المدن الأخرى؛

وجود عدد كبير من المراكز الاستشارية ومنظمات التعاضد التي تعنى بالمشاكل الخاصة بمختلف الجماعات غير الألمانية، والتي تلتزم بالمثل العليا للتفاهم المشترك بين الثقافات؛

التدابير الوقائية التي تتخذها الشرطة، وحسن النية الظاهر الذي تبديه الشرطة من أجل توفير حماية فعالة لمساكن ملتمسي اللجوء عند نشوء حالات منذرة بالخطر.

---

(١) "Die Ausländerbeauftragte des Senats"، التي ترجمت هنا بمكتب المفوض المعني بالمهاجرين، هو مكتب تابع للدولة يعنى بالأجانب وبالصعوبات التي يمكن أن يواجهونها أثناء إقامتهم في برلين. ويقدم المكتب أيضاً كتيبات إعلامية تفصيلية، وخدمات استشارية مجانية للجمهور.

١٠- وعلى الرغم من هذه الآثار الايجابية نسبياً، لا يمكن إغفال أن شركات أجنبية ورجال أعمال أجانب ما فتئوا يعربون عن قلقهم على أمنهم في ألمانيا. ومن المهم أن يشار بصفة خاصة بالنسبة لبرلين إلى أنه الى جانب توفير الأمن واقعياً، من المهم أيضاً دعم الانطباع الذاتي بالأمن لدى الأجانب المقيمين في هذه المدينة. وهذا لا يعتمد فقط على توفير حماية فعالة من جانب الشرطة في حالات الخطر، إذ ينبغي أيضاً الاتسام بالتسامح والقبول الملموس للأجانب في شؤون الحياة اليومية.

١١- وقد أعرب المفوض المعني بالأجانب مؤخراً عن قلقه من عدد التقارير التي وردت عن الحوادث التي وقعت لسكان غير ألمان اسيئت معاملتهم أو أهينوا بسبب أصلهم الإثني من جانب موظفين بشرطة برلين أثناء عملهم - وفي إحدى الحالات استرعي الانتباه الى توجيه سباب معادي للسامية. وطلب المفوض توضيحاً فورياً من جانب الأطراف المسؤولة عن ذلك. ويجري القيام بتحقيقات قضائية لكنها لم تؤد، مع ذلك، الى أي نتيجة حتى الآن. وإن حوادث من هذا القبيل، تعرض للخطر الجهود التي تبذلها شرطة برلين، بمساندة من المفوض، لإقامة علاقة تتسم بالثقة، مع السكان غير الألمان .

التمييز الإثني في الحياة اليومية - حلول ممكنة

١٢- إن الأغلبية الكبيرة من الشكاوى المبلغة الى المفوض المعني بالأجانب فيما يتعلق بالتمييز الإثني تتعلق بعدم المساواة في المعاملة في شؤون الحياة اليومية. وهي تنصب بصفة خاصة على ما يلي:

عدم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحصول على الوظائف أو في أماكن العمل؛

عدم المساواة في المعاملة في ميداني التعليم والتدريب المهني؛

عدم المساواة في المعاملة في الإدارات والمؤسسات المجتمعية (لا سيما في المراقص والمطاعم)؛

الاهانات التي تنطوي على التمييز، وعمليات الاذلال والتهديدات في أماكن العمل، وفي أماكن الدراسة، وفي وسائل الاعلام، وفي الاعلانات، ومن جانب منظمات سياسية أو أفراد غير معروفي الهوية.

١٣- إن التمييز الإثني، على سبيل المثال، عدم التكافؤ في المعاملة بسبب لون البشرة أو بلد المنشأ قد يكون من السهل للغاية إثباته إذا كان هناك وجود لدلائل الجريمة. ففي أغلب الحالات، يكون القانون في صف الضحايا. لكن أساليب العداوة الأكثر براعة، والتمييز اللاواعي أو اللاارادي كثيراً ما يكون غير ملحوظ. فالاهانات التي يشعر بها المرء ذاتياً لا يمكن دائماً اثباتها. ونظراً للموجة المستمرة من أعمال العنف الناجمة عن رهاب الأجانب أو العنصرية والتي سببت شعوراً بانعدام الأمن بين الأقليات الإثنية، فإنه حتى الحوادث الصغيرة نسبياً التي تقع في الحياة اليومية، أصبحت تمثل تهديداً وعبئاً نفسياً أكبر، من الناحية الذاتية، مما كان عليه الوضع منذ عدة سنوات. وإن التمييز الإثني ليس إلا أحد العوامل العديدة التي تلعب دوراً في النزاعات التي تنشأ سواء في أماكن العمل أو في المدارس، أو في المنازعات بين الجيران.

١٤ - إن التدخل في الحالات المعزولة الذي يوفره "المشروع من أجل تفاهم مشترك بين الثقافات نابذ للعنف" الذي يضطلع به مكتب المفوض المعني بالأجانب يستهدف تسوية النزاعات عن طريق التحكيم من أجل تقليل الأفكار المسبقة

بين الجيران وفي المدارس. وإن توفير الوقاية في الأجل الطويل في هذا الصدد يخدم مصالح العلاقات العامة على النحو المذكور أعلاه.

١٥ - ومنذ سبعة أعوام، رفعت شكاوى إلى المفوض المعني بالأجانب تتعلق بالتمييز تجاه غير الألمان، لا سيما تجاه الشبان الأتراك لدى دخولهم مراقص برلين. وجرى تقييم الاستنتاجات المتعلقة بالأعوام الأولى في تحقيق قُدِّم في عام ١٩٩٠. وصل فيه المحققون إلى استنتاج مؤداه أن التمييز الإثني الذي يحدث داخل مراقص برلين وعند مداخلها يكتسي أبعاداً هامة. وقُدِّمت توصية إلى المفوض المعني بالأجانب بأن يواصل عمله المعتاد - المتمثل في متابعة كافة الشكاوى وتشجيع القضاء على التمييز عن طريق إجراء محادثات مع أصحاب المراقص ومديريها. وفي أخطر الحالات، يمكن لمكتب المنطقة أن يسحب ترخيص الاستثمار الممنوح للمؤسسة نظراً لعدم احترامها تعليمات قانون المطاعم في برلين.

١٦ - وفي عام ١٩٩٢، كما في الأعوام السابقة، أجرى المفوض المعني بالأجانب محادثات مع السلطات العامة المسؤولة عن الاسكان ومع مختلف أصحاب الأعمال بغية تعزيز المساواة للأقليات الإثنية فيما يتعلق بالحصول على المساكن أو الوظائف، وفيما يتعلق بالأوضاع السائدة حاليا في ميادين العمل والحصول على المساكن. ومع ذلك، فإن المكتب الاتحادي للعمل لم يقتنع بضرورة حذف الإشارة إلى "أجنبي: نعم/أو لا" في البطاقات المحوسبة للمكتب المركزي للعمل. فهذا الفارق بلا أهمية بالنسبة للمؤسسة التجارية ولا يلعب على الاطلاق أي دور بالنسبة لمؤهلات المرشح للحصول على وظيفة - ولكنه يمثل، على العكس من ذلك، حالة تمييز صريح لا يمكن قبوله.

١٧ - ويستنتج من المناقشات التي أجريت مع مختلف إدارات الاعلانات التابعة للصحف اليومية الكبرى أن أغلب الاشارات التي تتسم بالتمييز من مثل "لا أجانب" أو "للألمان فقط" قد حذفت من عناوين عروض العمل.

١٨ - وفيما يتعلق بالملاحظات والأفكار المقولبة التي تدعم الأفكار المسبقة التي ظهرت في مجموعة من المنشورات الاقتصادية، فإن المفوض المعني بالأجانب انتقد الناشر رسميا، وهي عملية فعالة حققت نتائج في أغلب الحالات. وعلى العكس من ذلك، قلما يكون بالامكان اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التهديدات العامة والمحددة (من مثل الرسائل والمذكرات غير الموقعة) الموجهة إلى أعضاء الأقليات الإثنية وإلى مكتب المفوض المعني بالأجانب. ويجري كل مرة فتح تحقيق قضائي بعد وقوع هذه الحوادث.

الإجراءات المستخدمة في مختلف الأقسام الإدارية في برلين

دائرة الشرطة

(أ) من المقرر إعادة هيكلة إدارة الشرطة على نحو يضمن إقامة علاقات وإجراء مقابلات مباشرة ومتواصلة مع منظمات المهاجرين، وممثلي الأقليات، والمجالس الاستشارية (نوقش ذلك فعليا في مقر الشرطة واتخذت الاجراءات الأولية في هذا الصدد).

(ب) وضع وتنفيذ دورات تدريبية إضافية لرجال الشرطة تستهدف تطوير سلوكهم على النحو المهني الواجب في علاقتهم بالأقليات. (تعتبر زيادة مشاركتهم ورفع وعيهم أثناء التدريب المهني من العناصر الأساسية في هذا المجال). وتعمل دائرة تدريب الشرطة فعليا في هذا المشروع. وتتلقى بشأنه النصح من المفوض المعني باللاجئين.

الوظائف العامة

(أ) القيام بحملات من أجل دعم توظيف أفراد الأقليات الإثنية والثقافية واستخدامهم في الادارات والمؤسسات البلدية في ولاية برلين ومن شرطتها أيضا. وينبغي أن تفتح الوظائف العمومية المجال في هذا الصدد.

المدارس

(أ) يتضمن مشروع "المدارس ضد العنف" الذي بدأ في العام الماضي، اتخاذ اجراءات ضد رهاب الأجانب والعنصرية في صورة إقامة حلقات عملية، وتناول هذا الموضوع في الصفوف الدراسية، والقيام برحلات إلى مواقع نصب تخليد الذكرى، وتوعية المعلمين والمشغلين (عن طريق التعليم الدائم).

(ب) ضرورة تطوير برامج التبادل واللقاءات.

تجمعات الشباب

١٩ - يعنى برنامج العمل الفوري المشترك بين الدوائر الذي ينفذه المجلس البلدي والمسمى "شباب ذوو مستقبل" بمشاكل الشباب ويمكن أن يعتبر بمثابة اجراء وقائي ضد العداء للأجانب.

٢٠ - ومن المنجزات الملحوظة:

تمديد ساعات فتح مراكز الشباب أثناء عطلات نهاية الأسبوع والعطلات المدرسية؛

استخدام المدارس في أنشطة أوقات الفراغ؛

مواصلة وتطوير "برامج العاملين في الشارع" (هناك ١٧ فرقة تعمل في الأحياء الغربية من المدينة وخمسة فرق تعمل في الأحياء الشرقية)؛

المساندة عن طريق اتخاذ تدابير وقائية في مجال الرياضة، على سبيل المثال، تنفيذ مشروع يهم المعجبين بكرة القدم، أو مشروع يتعلق بمختلف الرياضات، ومساندة نوادي الشباب الرياضية (وبخاصة في لختنبرغ).

٢١ - إن المشروعات التالية لإدارة الشؤون الاجتماعية بالمجلس البلدي (التي يعمل من خلالها مكتب المفوض المعني بالأجانب) تكتسي أهمية خاصة في الكفاح ضد العنصرية والعداء للأجانب:

الحلقة العملية الثقافية، التي تقع في فايسمانستراس تتيح إمكانيات لإجراء لقاءات مشتركة بين ممثلي مختلف الثقافات، لا سيما من الشباب؛

برنامج "شباب ذوو مستقبل".

٢٢ - تتمثل مهام مشروع "من أجل تفاهم مشترك بين الثقافات نابذ للعنف" فيما يلي:

تقديم نصائح ووثائق بشأن مختلف حالات التمييز الإثني؛

إجراء محادثات للتحكيم في حالات النزاع؛

إجراء مناقشات مع السلطات العامة المسؤولة عن الاسكان، وأصحاب المراقص، وأصحاب الأعمال، ومع الممثلين المسؤولين عن إدارة برلين بشأن إمكانيات معالجة النزاعات، مع التركيز على المساواة في معاملة غير الألمان والأقليات الإثنية؛

تقديم المساعدة فيما يتعلق بتنظيم وتوجيه محتوى مشروع "الشباب ضد العنف"؛

"إجراء دورات تدريبية ضد التمييز والعنف" للشباب الجانح وللدعاة؛

تقديم المساعدة إلى "اللجنة المستقلة المشتركة بين الدوائر من أجل منع العنف في برلين والمعاقبة عليه"؛

نشر المعلومات، والقيام بأنشطة علاقات عامة (عن طريق تنظيم دورات تعليمية دائمة وتنظيم سهرات يشترك فيها الآباء والأمهات، الخ) في المدارس والمؤسسات؛

وضع اقتراحات من أجل نظم قانونية جديدة تأخذ في الحسبان المبادرات التي اتخذت على الصعيدين الوطني والأوروبي.

جهود تربوية وتعليمية، وتدابير وقائية

٢٣ - في عام ١٩٩٢، ضمت ٢٠ "دورة تدريبية ضد التمييز والعنف" (الحد الأدنى لكل منها يومان) حوالي ٢٠٠ مشترك. وأعدت دروس هذه الدورات ووزعت بالتعاون مع الإدارات المساعدة والمحاكم، من أجل الأطفال الذين تضمهم أحياء المدينة. وكان المشتركون من الشباب والمراهقين والشباب البالغين

المعروفين لرجال القضاء بسبب ضلوعهم في أعمال عنف. والهدف من هذه الدورات التدريبية هو القيام، بالاشتراك مع الشباب، بوضع مناهج للسلوك إزاء الحالات التي تنشأ فيها نزاعات. واستُخدمت هذه الأفكار أيضا، مع إدخال بعض التعديلات عليها، في الحلقات الدراسية التي نظمت للمعلمين وللعاملين الاجتماعيين في عام ١٩٩٢ وضمت ما مجموعه ١١٠ مشتركا.

٢٤ - وفي نهاية عام ١٩٩٠، اشترك شباب من برلين من مختلف الجنسيات ومن جميع أحياء المدينة في مشروع "الشباب ضد العنف" الذي بادر بطرحه، المفوض المعني باللاجئين. ويريد الشباب المشتركون في هذه "الحركة المضادة" استرعاء الانتباه إلى تصاعد العنف بين من ينتمون إلى فئة أعمارهم، واقتراح طرائق غير عنيفة لتسوية النزاعات. وهم يشعرون بحاجة متزايدة إلى وسائل بديلة من هذا القبيل لتعويق الميل إلى حمل الأسلحة. وتعلَن أهداف المشروع في مواد إعلامية واجتماعات. وبفضل أثر المشروع "الأشبه بأثر كرة الثلج"، نشأت جماعات جديدة مضادة للعنف في المدارس، ومنشآت تزجية أوقات الفراغ، والنوادي الرياضية، والدوائر الكنسية، الخ. ويلقى المشروع المساندة من الناحية اللوجستية ومن حيث المحتوى، من المفوض المعني بالأجانب.

٢٥ - ويستهدف مشروع "من أجل تفاهم مشترك بين الثقافات نابذ للعنف" المدارس، (وبوجه خاص أثناء الأيام المخصصة لتناول موضوعات معينة والمؤسسات، ورابطات الآباء، ومجموعات الشباب، الخ، التي يمكن أن تستعلم على هذا النحو، عن الموضوعات ذات الصلة، كما يتضمن تقديم عروض من أجل التوعية خلال دورات تدريبية متواصلة، وبوجه خاص من أجل الدعاة) والحاجة إلى المعلومات وإلى إجراء مناقشات بشأن هذا الميدان موضحان في كتيبين قام المفوض المعني بالأجانب بنشرهما: أولهما هو: "لست ضد الأجانب لكن ..." (١٩٩١) ويبحث الأفكار المسبقة المعتادة بطريقة إعلامية ومتعقلة، وثانيهما هو: "قل لا للعنف" (١٩٩٢) ويتضمن معلومات عن الشباب في برلين الذين يبحثون عن قواعد جديدة وعن إمكانيات نشوء ألفة اجتماعية جديدة في وسط مشترك بين الثقافات.

٢٦ - ويجري تكوين شبكة من أفراد الاتصال في العديد من مدارس برلين يمكن من خلالها دعم التدابير المتخذة لمكافحة التمييز والعنف وتوسيع نطاقها. وبمساعدة هذه الشبكة، يتولد الأمل في إمكانية أن تسوى محلياً، مختلف حالات النزاع والتمييز التي يعرض كثير منها على المفوض المعني بالأجانب.

٢٧ - ويتضمن مشروع "من أجل تفاهم مشترك بين الثقافات نابذ للعنف" أيضا تقديم نصائح لضحايا الجرائم الناجمة عن رهاب الأجانب والعنصرية. ففي عام ١٩٩٢، قدِّمت عدة شكاوى بشأن وصول الشرطة متأخرة أو بشأن سلوك الشرطة الذي يستوجب النقد فيما يتعلق باستجابتها للنداءات الطارئة، ولم تَسُلّ كل الأضواء بعد على هذه الحالات.

٢٨ - لقد أعدت اللجنة المشتركة بين الدوائر، الاقتراحات الأولى بشأن إيجاد مفهوم جديد لشرطة برلين يتجسد في شعار "برلين ضد العنف"، ويتعلق بمعاملة الأقليات الإثنية والثقافية. وتركّز هذه الاقتراحات على التدريب والتربية والتعليم الدائمين، وعلى الاتصالات بين الشرطة ومنظمات جماعات الأقليات، وعلى الاعلان الموجه، وعلى انفتاح إدارات الشرطة على الأقليات الإثنية، وعلى تعيين مفوض معني بالأجانب في إدارة الشرطة.

٢٩ - وينص المشروع "من أجل تفاهم مشترك بين الثقافات نابذ للعنف" على تنظيم قائمة الشكاوى والظروف المتعلقة بالتمييز الإثني، على نحو يمكّن على الأقل، من تقديم صورة عامة بما فيه الكفاية عن حالات التمييز المثبتة.

- - - - -